العلاقات اللبنانية ـ السورية

جدل في مفهوم العلاقة المميزة

ملف النقاد

4

مقدمة

شكل الجدال السياسي اللبناني الداخلي حول العلاقات اللبنانية ــ السورية المحور الأبرز في الحياة السياسية اللبنانية بعد الانسحاب الإسرائيلي من أجزاء أساسية من جنوب لبنان، وبعد الانتصار الكبير الذي حققته المقاومة اللبنانية على قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وإذا كان هذا الجدال، قد اختزن في لحظات توتره الكثير من الحساسيات السياسية الداخلية، والمواقع اللبنانية سواء تجاه النظرة للعلاقات اللبنانية ــ السورية أو تجاه النظرة للقضايا السياسية اللبنانية الصرف، إلا أنه تقدم في كثير من المرات كتعبير صاخب عن وجود أكثر من نظرة لبنانية نحو موقع لبنان في الصراع العربي ــ الإسرائيلي بعد تحرير أجزاء أساسية من الجنوب، أو كتعبير ملتبس عن قراءات لبنانية متعددة لوزن وقوة وحضور سورية بعد غياب الرئيس الراحل حافظ الأسد، وصلة تلك القراءات بالحسابات الدولية والإقليمية لمفهوم العلاقة مع سورية وحجمها في أزمات المنطقة وحلولها.

وبعد هدوء مساحات الجدل الصاخب، وتنامي محاولات الحوار الداخلي، وتزامنها مع المبادرات الحوارية لرئيس الجمهورية، وخطوة إعادة الانتشار العسكري السوري من أجزاء أساسية من بيروت وجبل لبنان، والحديثين

البارزين للرئيس السوري بشار الأسد للإعلام الفرنسي، بدا أن لوحة سياسية جديدة ترتسم في الأفق حيث المقاربات السياسية المتعددة لملف العلاقات اللبنانية ـ السورية قابلة للالتقاء عند محاور أكثر توازناً في الخطاب السياسي اللبناني بما يوحي بإمكانية وجود فرصة جديدة، لإعادة تكوين حلف اتفاق الطائف، على قاعدة تجديد مضامين التسوية الداخلية واستيعابها للمتغيرات التي طرأت على نقاط انطلاقها غداة اتفاق الطائف دون المساس بمنطلقاتها.

محاولة استخراج ما يمكن أن يشكل نقاط لقاء لبنانية جامعة لقوى حلف اتفاق الطائف، بعدما هدأ الصخب، لا تلغي الحاجة لمحاولة مشابهة، حول الحجة لإنتاج تسوية بين متطلبات النهوض اللبناني في وجه تحديات الاقتصاد والسياسة والمواجهة العربية ـ الإسرائيلية وهي متطلبات في أغلبها متعاكسة الاتجاه تبحث عن نقطة توازن يهدد فقدانها بأزمات سياسية مستمرة، كما لا تلغي الحاجة إلى أن تشكل هذه المحاولة، واحدة من المحاولات المتعددة في صياغة أوراق عمل للحوار الوطني الداخلي الهادئ والمسؤول.

العلاقة اللبنانية ـ السورية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

١ـ إن اللبنانيين يجمعون على اعتبار أن الانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة في جنوب لبنان، بوحدة الشعب والدولة وراء هذه المقاومة، لا يشكل نهاية الخطر الإسرائيلي على لبنان، فإضافة إلى الأراضي اللبنانية المحتلة داخل حدود لبنان المعترف بها دولياً بما فيها مزارع شبعا، وإضافة إلى تحرير الأسرى اللبنانيين، وإضافة إلى ما يعني للبنانيين تثبيت حق العودة للاّجئين الفلسطينيين، فإن اللبنانيين علمتهم التجربة المرة التي عاشوها، أن إسرائيل خطر مستمر على العرب عموماً ولبنان خصوصاً، وأن لبنان تحدي العيش المشترك بين الطوائف، هدف مستمر للمخططات الإسرائيلية، وكذلك ثروات لبنان المائية ودوره الاقتصادي. ولبنان لا يرى نفسه خارج مقتضيات الصراع العربي ـ

الإسرائيلي، خصوصاً المواجهة التي يشكل لبنان وسورية وفلسطين مثلث قواها الرئيسي، وهي مواجهة يدرك اللبنانيون أنهم متفقون مع سورية على كونها مواجهة غير عبثية، وليست هدفاً بحد ذاتها، بقدر ما باتت الطريق الوحيد الذي يفرضه التعنت والصلف الإسرائيليان، للوصول إلى السلام العادل الدائم والشامل، الذي يعيد الحقوق ويحفظ الكرامة، ضمن إطار التطبيق النزيه والأمين لقرارات الشرعية الدولية.

٢ـ إن النصر اللبناني على إسرائيل، هو نصر لبناني ـ سوري مشترك، ويلتزم اللبنانيون نحو سورية، بالشراكة في استثمار رصيده جنباً الى جنب حتى استعادة حقوقهما وسائر الحقوق العربية. ولا يتطلع اللبنانيون، رغم المخاطر والتحديات وآلام التضحيات، نحو استثمار منفرد لهذا الانتصار، ليس التزاماً بموجب الوفاء وحسب، بل إيماناً بأن كل انفراد في قطف ثمار عناصر القوة العربية أدى إلى عكس الأهداف المرجوة منه. فالمطلوب من هذه الشراكة أن تظهر للبنانيين باستمرار أنها الطريق الموصل إلى حفظ سيادتهم وحمايتها، وأنها تمارس فعلاً عبر أطر وأدوات تنسجم مع مفهوم السيادة وأهدافها، وأن يرسم لبنان وسورية معاً إطاراً عملياً لمواجهة الأكلاف المترتبة على هذه الشراكة يخاطبان من خلاله العالمين العربي والإسلامي لتحمل مسؤولياتهما في تعزيز الصمود اللبناني كخاصرة عربية مفتوحة على المواجهة مع إسرائيل.

٣ـ إن اللبنانيين، الذين يشهدون مع العرب والعالم، نجاح سورية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد، ومواصلتها هذا النجاح بقيادة الرئيس بشار الأسد، في التحول إلى الرقم الصعب في معادلات قرارات السلم والحرب في المنطقة، يتطلعون بفخر واعتزاز إلى تحالفهم مع سورية في المواجهة المشتركة ضد الخطر الإسرائيلي، ويتطلعون نحو اعتزاز سورية وافتخارها بقدرة لبنان، على تواضع إمكاناته، أن يصنع أول نصر عربي لمقاومة شعبية تلحق الهزيمة بإسرائيل وتدحر قواتها عن أرضه دون قيد أو شرط، مقدماً بذلك النموذج والمثال لتحرير الأراضي العربية المحتلة. ومن موقع الإيمان بالمصير المشترك والمعركة المشتركة

والمسؤولية المشتركة عن إدارتها وتلبية متطلباتها، لا يضير اللبنانيين التسليم بقناعة مطلقة بالدور القيادي لسورية في إدارة هذه المواجهة، إلا أن ذلك لا يجوز أن يلغي حقيقة أن أطر هذا الدور القيادي في زمن غياب الدولة اللبنانية وتلاشيها لم تعد صالحة للدور القيادي ذاته لسورية في زمن قيامة الدولة اللبنانية. وإن الواجب الوطني والقومي يتطلب من القيادتين السورية واللبنانية ابتداع الأشكال والأطر التي تلبي احتياجات هذه المواجهة آخذين في الاعتبار أن المقاومة أصبحت تعبيراً عن إرادة الشعب اللبناني وليس عن فئة من فئاته أقامت في السابق تحالفاً مع سورية في سياق خصومتها للدولة اللبنانية، وأن الدولة اللبنانية باسم الشعب اللبناني كله شريك لسورية في معركة مصيرية مشتركة، وأن اللبنانيين الذاهبين بكامل قناعتهم إلى هذه المعركة المشتركة يتطلعون إلى إطار قيادي ينظم طاقات المواجهة بين الدولتين والمقاومة بوجه العدوان الإسرائيلي، بما هما دولتان، وإرادة شعب، وذلك لا يلغي الحاجة الماسة للمواجهة الصريحة الحقيقية لما على الدولتين من مسؤولية دقيقة في رسم أطر مواجهة المعركة القانونية والديلوماسية سعياً لاستعادة غطاء الشرعية الدولية للمقاومة في نضالها من أجل تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة وخصوصاً مزارع شبعا، بعدما نجحت إسرائيل دولياً بالتشكيك بلبنانيتها وجعلها خارج نطاق القرار ٤٢٥ خلافاً لروح ونص القرار نفسه، دون أن يؤدي ذلك إلى استدراج لبنان للتسليم للضغوط الدولية بقبول الخط الأزرق وقبول اعتبار القرار ٤٢٥ قد نفذ، مع الإصرار على تعزيز حضور الدولة وكل مؤسساتها في سائر الجنوب لتوفير الأمن والإنماء دون الوقوع في فخ الدعوات لإرسال الجيش إلى الجنوب وما يقف وراءها من إسقاط لنقاط القوة اللبنانية، ومن دون الوقوع أيضاً في فخ التساهل في السماح باستخدام حاجة لبنان لاستعادة غطاء الشرعية الدولية إلى إلحاق أي أذى بالإطار الديلوماسي والقانوني لنضال سورية من أجل تحرير الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

الوجود العسكري السوري في لبنان بين الدور الأمني والبعد الاستراتيجي:

١ـ إن اللبنانيين يدركون أن الأمن القومي العربي، يتطابق بالنسبة إلى لبنان وسورية، مع الأمن الوطني لكل منهما، سواء لما تمليه متطلبات المواجهة مع إسرائيل، أو متطلبات مواجهة المشاريع الأمنية الإسرائيلية، واستهدافاتها، خصوصاً للوحدة اللبنانية، وبالتالي فإن صياغة أدوات تلبية متطلبات الأمن القومي والأمن الوطني معاً، تجد علامات نجاحها في المستوى المتقدم للانسجام والثقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية في البلدين، مما يضع بين أيدي القيادتين اللبنانية والسورية العناصر اللازمة لصياغة خطط أمنية وعسكرية لتلبية هذه المتطلبات بما يتناسب مع تحصين العلاقة اللبنانية ـ السورية المميزة بوجه أي محاولة تشكيك بجدية طابعها السيادي أي جدية انطلاقها من الإرادة الحرة للدولتين والشعبين والجيشين في آن وعلى المستوى ذاته.

وقد أظهرت عملية إعادة الانتشار الأخيرة للقوات السورية من مناطق بيروت وجبل لبنان الإمكانية العملية والواقعية لإناطة كل ما هو أمني بقوى الشرعية اللبنانية دون أن يمس ذلك بالحاجات الاستراتيجية التي تملي طبيعة مختلفة من التعاون العسكري بين المؤسسات العسكرية والأمنية في البلدين.

٢ـ إن اللبنانيين يقدرون عالياً حجم التضحيات التي بذلتها سورية من أجل ترسيخ دعائم السلم الأهلي في لبنان، وتجاوز حالات الانقسام والتشرذم والاقتتال التي دمرت لبنان وشكلت صفحة سوداء في تاريخه، وقرر اللبنانيون طيها إلى غير رجعة، بعدما أقروا وثيقة الوفاق الوطني في الطائف. كما يقدر اللبنانيون، الدعم السوري المستمر لعملية بناء مؤسسات الدولة اللبنانية، وخصوصاً مؤسسة الجيش اللبناني، التي تشكل العمود الفقري لاستعادة الدولة عافيتها وقدراتها، وتؤهلها لتحقيق طموح اللبنانيين ببسط سيادة دولتهم على جميع أراضيها بقواها الذاتية. وإذ يسجل اللبنانيون إيمانهم بأن إسرائيل هي الخطر الأوحد على سيادة واستقلال لبنان، فإنهم يسجلون للرئيس الراحل

حافظ الأسد حسمه التاريخي لاعتراف سورية بلبنان دولة سيدة مستقلة، وطيه بذلك صفحة المخاوف التي عاشها كثير من اللبنانيين حول نظرة سورية نحو لبنان الكيان.

٣ـ إن اللبنانيين يدركون أن الدور العسكري الأمني للقوات العربية السورية في لبنان، والتضحيات الجسام التي رافقته، تعبيراً عن مشاعر الأخوة السورية نحو لبنان، لعب الدور الأساسي في قيامته، وتجاوز محنته وتعزيز السلم الأهلي وإعادة بناء المؤسسات، ودعم المقاومة لتحرير الأرض، وبناء الجيش اللبناني رمز السيادة وعلامتها الأولى، كما يدركون أن حجم هذه القوات وخريطة انتشارها تضاءل تدريجياً مع تنامي قوة الجيش اللبناني وقدراته، كما يدركون أيضاً أن هذه التعديلات الأمنية في الانتشار العسكري السوري، تزامنت مع تعديلات جوهرية على موقع دورها في التوازنات العسكرية والاستراتيجية في الصراع مع إسرائيل مع بدء مفاوضات السلام في مدريد وانسداد أفق هذه العملية لاحقاً، وازدياد المخاطر التي تعيشها المنطقة في ظل التهديدات الإسرائيلية المستمرة. ولذلك فإن القيادتين في لبنان وسورية ومن موقع الأمانة والمسؤولية مدعوتان إلى صياغة مستمرة للجانب العسكري والأمني تأخذ بالاعتبار ما نص عليه اتفاق الطائف لجهة إعادة الانتشار العسكري السوري، وتأخذ بالاعتبار أيضاً الاحتياجات الراهنة لمتطلبات المواجهة. والمعادلة الدقيقة أمام القيادتين، هي عدم إدارة الظهر للجدل المحيط بصدقية ونزاهة تطبيق اتفاق الطائف في ظل الملابسات المرتبطة بتطبيقاته السياسية الداخلية، وعدم الوقوع في فخ السماح بنقاش وسجال يرتبطان بهذا الأمر الاستراتيجي الدقيق في الصراع مع إسرائيل، بما يظهر وكأن الطموح هو إضعاف سورية عبر لبنان أو انكشاف خاصرتها في المواجهة مع إسرائيل، أو إيجاد شرخ في تماسك الجبهة اللبنانية ـ السورية المشتركة في هذا الصراع المصيري.

الخصوصية في العلاقة اللبنانية ـ السورية:

١ـ إن اللبنانيين يجمعون على الخصوصية التي تحكم العلاقة اللبنانية ـ السورية والطبيعة المعقدة للمعادلات التي تحدد حركتها، حيث يفترض بهذه العلاقة أن تقدم النموذج للعلاقة بين دولتين عربيتين في آن، دولة تحمل تاريخاً في الاستقرار والتماسك، ودولة خارجة من أوجاع الحرب وأمراضها الطائفية والمذهبية، دولة تملك كل مفاصل قرارها السياسي والاقتصادي والعسكري، ودولة تستجمع قواها وشتاتها. هذا بالإضافة إلى عناصر التفاوت الجوهري بين النظامين السياسي والاقتصادي لكل من البلدين، في ظل تاريخ ملتبس بين البلدين حول نظرتهما السياسية لبعضهما البعض، ومواقع متباينة في شرائح كل من المجتمعين لدولة الآخر. كل ذلك والمنطقة العربية تعيش تحديات العولمة، في ظل مخاطر انفجارات كبرى تلقي بثقلها، أبرزها ما تشهده فلسطين والخطر الإسرائيلي المستمر في ظل تهديدات الحرب التي تطل بقرنيها بين حين وآخر.

٢ـ إن اللبنانيين يدركون أن تطلع سورية وإيمانها بعلاقة مميزة مع لبنان عن سائر علاقاتها العربية والدولية يتجاوز الاعتبارات التاريخية والمصالح الاستراتيجية إلى الإيمان بأهمية الحفاظ على الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها لبنان، ولذلك فإن اللبنانيين في تطلعهم نحو علاقة مميزة مع سورية عن سائر علاقاتهم العربية والدولية يتجاوزون الحاجات الأمنية والسياسية والوطنية والقومية وأهمية المساعدة السورية لمواجهتها، نحو القناعة بأن سورية وحدها هي القادرة والحاضرة لتقديم الحماية والدعم للحفاظ على هذه الخصوصية اللبنانية، وأن مساحة تظهير هذه القناعة المتبادلة بين اللبنانيين والسوريين في نسج مفهوم وآليات علاقتهم المميزة، مدعوة للاتساع تدريجياً بما يتناسب مع كل تقدم في هذه العلاقة وتعمقها، ومع كل تقدم في مسيرة العافية اللبنانية من آثار الحرب وانقساماتها.

٣ـ إن اللبنانيين يدركون أن التفاوت بين النظامين السياسي والاقتصادي في كل

من البلدين يخلق تحديات إضافية، في صياغة أفضل العلاقات بين لبنان وسورية، خصوصاً أن النظام السياسي اللبناني بعد اتفاق الطائف (وآليات القرار فيه معقودة لمجلس الوزراء) يختلف عن النظام الرئاسي في سورية، إضافة إلى مساحات الحرية السياسية والاقتصادية المختلفة. ولذلك فإن اللبنانيين يتطلعون نحو القيادتين اللبنانية والسورية لأخذ هذه الاختلافات في الحساب لدى تظهير القرارات المشتركة، فقنوات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، محكومة بمعادلات وآليات مختلفة في كل من البلدين. والأمر بالنسبة إلى اللبنانيين يجاوز الشكل لجهة حاجتهم، وهم يعززون قيامة دولتهم إلى التأكيد المستمر أن التعاون اللبناني ـ السوري، هو حاصل القرار الحر للبنانيين وقد أخذوه بملء إرادتهم ويمارسونه علناً وعبر مؤسساتهم دون أي مجال للتأويل. ويدرك اللبنانيون لذلك، أنه كلما تعافى نظامهم السياسي (والأساسي في هذا التعافي توافقهم على قانون انتخاب يجمعون عليه) كلما تخففت العلاقات اللبنانية ـ السورية من الشوائب، وتقدمت كنموذج يقتدى، لتتأكد كتعبير عن إرادة لبنانية جامعة.

٤ـ إن اللبنانيين الذين تتجاذبهم تحديات المرحلة، يعرفون أنها تحديات متعاكسة المتطلبات من استعادة العافية الاقتصادية، إلى الخروج من غرفة العناية الفائقة السياسية نحو حياة سياسية كاملة العافية في مناخات الحرية والديموقراطية، وصولاً إلى توفير مقتضيات وموجبات المواجهة مع الخطر الإسرائيلي المستمر. ولذلك فإن اللبنانيين يدركون أن إنجاز هذه المعادلة الصعبة لتلبية متوازنة بين متطلبات هذه التحديات، تضع المصلحة الوطنية في المرتبة الأولى، يستدعي في المقام نفسه، حواراً وطنياً لبنانياً داخلياً، وحواراً لبنانياً ـ سورياً. كما يدرك اللبنانيون أهمية أن يجري هذا الحوار بالهدوء والرصانة والمسؤولية، أي بما لا يسمح بوقوعه على خطوط الانقسام الطائفي من جهة، ولا يقدم للعدو الإسرائيلي أي مكاسب معنوية أو سياسية يستثمرها لإضعاف التماسك اللبناني الداخلي أو التماسك اللبناني ـ السوري، من جهة أخرى، ولا ينشئ تباينات بين توجهات مواجهة كل من هذه التحديات على حدة، أو بين نظرة كل من لبنان

وسورية في مواجهة هذه التحديات من جهة أخرى، نظراً لما يفرضه الواقع من تداخل السياسة والأمن والاقتصاد كدوائر تبدو منفصلة، وما يفرضه الواقع من تداخل هذه الدوائر في حركة البلدين وتأثيرهما المتبادل على بعضهما البعض.

٥ـ إن اللبنانيين إذ يدركون، أن سورية تحتاج مثلما يحتاج لبنان، إلى جعل معركة المصير العربي المشترك في أولوية الأولويات، يدركون أيضاً أن الاستنزاف الذي يشكله لسورية الهم اللبناني الداخلي، هو عبء على سورية وضعف للبنان. ولذلك، فإن جهداً لبنانياً سورياً مشتركاً بات ملحّاً، على مستوى المسؤولين في البلدين، لصياغة معادلة علاقات جديدة، تأخذ بالاعتبار تبدل الظروف من مرحلة، كانت سورية حليفاً لأفرقاء وشخصيات لبنانية إلى مرحلة، سورية فيها حليف لبنان كله ممثلاً بدولته، منعاً لأي سلوك يشكّل امتداداً لمنطق علاقات مرحلة انتهت من مراحل الصراع، لخطورة ما يظهر عليه هذا السلوك من استقواء بعض اللبنانيين بسورية على بعضهم الآخر أو من استهداف للعلاقة مع سورية بداعي حسابات لبنانية ضيقة، أو من تدخل سوري في شؤون لبنانية داخلية، فيقع الضرر على البلدين، وخصوصاً على علاقتهما التي يجمعون على صيانتها وحمايتها.

العلاقة اللبنانية ـ السورية والوفاق الوطني:

١ـ إن الصيغة السياسية اللبنانية التي أنتجها الوفاق الوطني اللبناني، رغم الملابسات التي أحاطت بتطبيقها، والحاجة المستمرة لتعزيزها ورفدها بأطر وآليات أكثر تقدماً في الممارسة، تشكل الإطار الدستوري الذي يتمسك به اللبنانيون لحياتهم المشتركة، والذي إليه يتطلعون لتأسيس أكثر استقراراً ونمواً لحياتهم الديموقراطية، عبر التوصل إلى الإجماع حول قانون للانتخابات النيابية يطوي المرحلة الانتقالية التي أعقبت البدء بتطبيق اتفاق الطائف. وليس بين اللبنانيين، من يتطلع للعودة إلى الحرب، أو يراهن على معادلات وتغييرات تقلب

التوازنات الداخلية، أو يعيش أوهام التقسيم والمساس بوحدة الوطن والدولة، بل إن اللبنانيين تجاوزوا هذه الأوهام والمراهنات، ويرون إلى ما شهدته البلاد من سجالات ومناقشات، رغم كل التوتر الذي رافقها، علامة صحة وعافية، على خروج بعض اللبنانيين من مرحلة الإضراب عن الشأن العام، احتجاجاً على ما سجلوه من سلبيات تطبيق اتفاق الطائف، إلى مرحلة الإقدام والاندفاع نحو الانخراط في الحياة السياسية الوطنية عبر مؤسساتها الدستورية وفي مقدمها المجلس النيابي، وهذا يؤكد معنى أهمية التوصل إلى قانون انتخاب يحظى بالإجماع وينسجم مع نصوص اتفاق الطائف.

٢ـ إن اللبنانيين إذ يدركون النواقص المحيطة بممارستهم السياسية لنظامهم الديموقراطي، وحاجتهم المستمرة لتطوير هذه الممارسة وتحريرها من القيود الطائفية والمذهبية والسير قدماً نحو بناء دولة المؤسسات الدستورية بمفهومها العصري والحضاري، يدركون أن التعافي التدريجي من هذه النواقص، تعطل الكثير من إيجابياته في ظل الملابسات التي رافقت تطبيق اتفاق الطائف خصوصاً لجهة قوانين الانتخابات وأشكال إدارتها، وما رافق كل ذلك من شعور فريق من اللبنانيين بوجود قرار ضمني باستبعاده عن الحياة السياسية، وتلازم ذلك مع حضور ممارسات سياسية وعملانية عززت هذا الشعور وعطلت الكثير من فرص التعافي المتسارع للحياة السياسية اللبنانية. وإذا كان اللبنانيون يدركون أيضاً أن مهمة النهوض بوطنهم هي مهمتهم بالأساس، فهم يدركون، أن المساعدة السورية لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، بقدر ما أسهمت في الخروج من الحرب وتعزيز السلم الأهلي، فهي مدعوة إلى استبدال وجهة سيرها من السعي لمساعدة القيادات اللبنانية على حل الإشكالات والخلافات فيما بينها، إلى جعل هدفها تشجيع السعي اللبناني ومؤازرته بهدف الإسهام في تكريس أعراف دستورية ثابتة لتطبيق اتفاق الطائف تجعل الحاجة لهذه المساعدة آخذة في التضاؤل تدريجاً، بما يؤكد للبنانيين ثقتهم بقدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم وعبر مؤسساتهم الدستورية. كما أن سورية معنية أن تحرص باستمرار

وهي دولة حليفة للدولة اللبنانية، على إظهار هذا التحالف كحاصل إجماع الشعبين على علاقتهما المميزة ومصيرهما المشترك، وبالتالي ليست لهذه التحالفات مترتبات داخلية في العلاقة بين الحكم والمعارضة، وهذا معنى أن تكون سورية على مسافة واحدة بين الحكم والمعارضة، أي بين سائر الأطراف اللبنانية وفي الشؤون الداخلية، ومفهوم المعارضة والموالاة. إلا أن التحدي الأبرز في المرحلة الجديدة من عملية البناء المستمرة للوفاق الوطني اللبناني من دون تعطيل آليات النظام الديموقراطي ودون تجاوز دور المؤسسات الدستورية، هو في تطوير الصياغة الدستورية للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية كهيئة للحوار الوطني وهيئة عليا للوفاق لا إطاراً تقنياً لمهمة إجرائية أو لصياغة متهورة للتعامل مع الحساسيات والتوازنات الدقيقة للبناء السياسي اللبناني، والمتابعة المستمرة لاتفاق الطائف ومراقبة تطبيقاته وإدارة الحوار الوطني حولها لتكون أولى مهام هذه الهيئة الوطنية إنجاز الإجماع الوطني حول قانون الانتخاب.

٣ـ إن الضغوط التي تعرضت وتتعرض لها سورية، بسبب ثباتها عند خط الدفاع عن الحقوق العربية، وخصوصاً ما ترافق مع رحيل الرئيس حافظ الأسد وتسلم الرئيس بشار الأسد سدة المسؤولية، وفي مقدمها تهديدات الحرب والعدوان مع وصول الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ليست ضغوطاً تستهدف سورية وحدها، ويدرك اللبنانيون الآثار السلبية المدمرة على لبنان وسيادته واستقراره من أي أذى تتعرض له سورية، وبالتالي فهم يدركون أهمية الحؤول دون أي محاولة لاستخدام لبنان ساحة ضغوط سياسية أو إعلامية على سورية، خصوصاً في مواقفهم ومناقشاتهم لكل ما يحيط بالعلاقة اللبنانية ـ السورية، بعدما نجح لبنان وسورية في سد الثغرات أمام احتمالات استخدام لبنان ساحة للضغط الأمني أو العسكري على سورية، ويدرك اللبنانيون بالمقابل المعادلة الدقيقة لتحقيق هذا الهدف، دون المساس بقدسية الحرية السياسية والإعلامية التي تشكل أبرز علامات خصوصية لبنان وما يعنيه كل مس بها من تهديد لاستقرار لبنان وفقدانه لدوره وأهميته وتعريضه للمخاطر.

٤ـ إن التقدم اللبناني في مسيرة بناء الدولة ومؤسساتها، هو تقدم لبناني ـ سوري مشترك، إلا أن مفهوم الشراكة في استثمار رصيد هذا التقدم، بات وقفاً على تحقيق التقدم اللازم في العلاقة بين الدولتين ومؤسساتهما، نفياً لأي هواجس أو مخاوف تحت عناوين التذويب والدمج أو الوصاية، بل تأكيداً لما تستطيع علاقة لبنانية ـ سورية مميزة تقديمه كنموذج يحتذى في العلاقات العربية ـ العربية.

٥ـ إن اللبنانيين المتمسكين باتفاق الطائف والإصلاحات الدستورية التي باتت دستور البلاد، يقدرون عالياً الدور الذي قاد عبره رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، مسيرة البلاد شعباً وجيشاً ومقاومة في عملية تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، ومبادراته إلى فتح قنوات الحوار الداخلي، كما يقدرون أهمية علاقة الثقة التي وطد أسسها مع القيادة السورية لتشكل أرضية صلبة يمكن البناء عليها لتطوير العلاقة اللبنانية ـ السورية وتعزيزها، كما يقدرون أهمية أن يصل الحوار اللبناني الوطني إلى أعلى مستويات التفاهم حول خطة إنقاذ اقتصادية شاملة تتصدى لها الحكومة اللبنانية برئاسة دولة الرئيس رفيق الحريري، مدركين الصلة العضوية بين مناخ الوفاق السياسي والنمو الاقتصادي، وبالتالي الدور المحوري لإنهاض حياة سياسية وطنية يشكل المجلس النيابي مجالها الحيوي برئاسة دولة الرئيس نبيه بري، ليتوج هذا الحوار بالتوافق حول خطة النهوض، وترسيخ دولة المؤسسات، والإجماع حول قانون الانتخاب، وحسم الهوية الدستورية للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية، بصفتها هيئة عليا للوفاق الوطني، ومتابعة تطبيق اتفاق الطائف وبنوده، ومن ضمنها آلية مرحلية لتجاوز الحالة الطائفية نحو الحالة الوطنية.

العلاقات اللبنانية ـ السورية والتكامل الاقتصادي:

١ـ إن اللبنانيين يرون أن المتغيرات التي يشهدها العالم على الصعيدين السياسي

والاقتصادي في ظل ظاهرة العولمة وما يرافقها من ظهور للتكتلات الكبرى وزوال للحدود، تفرض تحديات نوعية على لبنان وسورية وسائر العرب وشعوب البلدان النامية، وفي مقدمة هذه التحديات نجاح لبنان وسورية بالسير سريعاً في إنجاز خطوات متقدمة نحو التكامل الاقتصادي ليشكّلا معاً أحد مرتكزات السوق العربية المشتركة الموعودة، وينجحا في تقديم النموذج المكتمل للعلاقات العربية ـ العربية، ويقدما آلية التغلب على المشكلات التي تبدو كأبرز تحديات العولمة اقتصادياً، وخصوصاً أزمتي البطالة والقدرة التنافسية المنخفضة للسلع المنتجة في البلدان النامية، وما يمكن أن يرتبه التردد في مواجهة هذه التحديات، من تحولها إلى مصدر أزمات داخلية بين البلدان النامية نفسها بتنافس بضائعها بعضها مع البعض الآخر ومضاربة أيديها العاملة على بعضها في كسب فرص العمل المحدودة.

٢ـ إن اللبنانيين يدركون أن ما تصدّره العولمة من أزمات للبلدان النامية، ينعكس بصورة مباشرة على البلدان المتجاورة، خصوصاً في مجالي انخفاض القدرة التنافسية للسلع وتقلص فرص العمل، وتبدو الآثار السلبية فاضحة عندما يتجاور نظامان مختلفان جذرياً في تكوينهما الاقتصادي، نظام الأجر المرتفع في الاقتصاد الحر، ونظام الدعم الحكومي للسلع المنتجة محلياً في النظام الموجه، ونظام الاستيراد المفتوح، ومقابلة الاستيراد المقنن، لذلك تحضر قضية الحركة المأزومة للعمال والبضائع، في هذه الحالة كأولى علامات الخطر. كما يدرك اللبنانيون أن مواجهة هذه التحديات، من موقع التكامل الاقتصادي هي طريق لبنان وسورية، اللذين إذا فشلا في تفادي أزمات تنافسهما، لن يتمكنا إطلاقاً من تفادي الفشل في منافسة الغير الأكثر تقدماً والأقل كلفة. ويجب الاعتراف بأن ما بذله لبنان وسورية في ميدان التكامل الاقتصادي متواضع وهش قياساً بالتحديات من جهة وبما بذلاه في مجال السياسة والأمن من تعاون من جهة أخرى، فيما يغدو التكامل الاقتصادي الطريق الأعمق والأصلب لمستقبل علاقة تكاملية بينهما في السياسة والأمن، ليشكلا معاً النموذج العربي للتعاون

الاقتصادي والسياسي، وفي هذا السياق لا تغيب الحاجة إلى جهد لبناني ـ سوري مشترك من ضمن آليات التعاون والتكامل المطلوبين لبناء مناطق الاستثمار الحرة المشتركة التي تستثمر وفقاً للميزات التفاضلية لكل منهما في اجتذاب الاستثمار وإنتاج السلع والخدمات وخلق فرص العمل الجديدة. ومعروف حجم ونسبة التكامل في ميزات كل من البلدين: لبنان الخدمات المتقدمة والسوق الصغيرة، وسورية القليلة الكلفة والسوق الكبيرة، كما الحاجة لجهد مشترك كي لا يتصرف بعض السوريين وبعض اللبنانيين، وكأن الحركة على الحدود لا زالت كما كانت في مرحلة ما قبل اتفاق الطائف وقيام الدولة اللبّنانية واستعادة المؤسسات عافيتها.

٣ـ إن اللبنانيين إذ يتابعون بعناية، خطة الإصلاح والتطوير التي يقودها الرئيس بشار الأسد في سورية، يقدرون اهتمامه بأن تحتل العلاقة اللبنانية ـ السورية حيزاً جديراً بأهميتها من هذه الخطة، للارتقاء بهذه العلاقة إلى موقع النموذج الذي يحتذى في العلاقات العربية ـ العربية كما أكد الرئيس الأسد وما أشار إليه بجرأة حول المسؤولية المشتركة بين اللبنانيين والسوريين عن الأخطاء والشوائب التي أحاطت بهذه العلاقة. كما يتطلع اللبنانيون إلى الأبعاد الاقتصادية لهذه الخطة، والآفاق الرحبة التي تفتحها أمام الاقتصاد السوري، والدور الذي يمكن أن يلعبه اللبنانيون في إطار هذه الخطة وإنجاح أهدافها من جهة وفي الإفادة من الفرص التي تتيحها أمامهم من جهة أخرى، وما على القيادتين اللبنانية والسورية من واجب الأخذ في الاعتبار حجم الأثر المترتب على ترجمة الخصوصية في العلاقات اللبنانية ـ السورية خصوصية تفضيلية متبادلة لكل من البلدين في اقتصاديات البلد الآخر مقارنة بأي طرف خارجي آخر من بين الأشقاء أو الأصدقاء.

العلاقة اللبنانية ـ السورية والمؤسسات:

١ـ إن اللبنانيين يجمعون على السعي لبناء أفضل العلاقات اللبنانية ـ السورية وأكثرها تميزاً انطلاقاً من روابط العروبة والقربى والتاريخ والجيرة والمصلحة المشتركة، ويرون بإيمان أن مصير لبنان وسورية واحد في المواجهة العربية ـ الإسرائيلية التي لا يزال البلدان يشكلان قاعدة الصمود الأساسية فيها، وحيث يشكل التكامل في نضالهما وصمودهما ونشاطهما الديبلوماسي الطريق الأوحد لاستعادة أراضيهما المحتلة وسائر الحقوق العربية، خصوصاً حقوق الشعب الفلسطيني الذي يدفع ضريبة الدم الغالية في ظل صمت عربي مريب وتآمر دولي خطير لتضييع حقوقه المشروعة، وفي مقدمها حقه بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولأن بناء أفضل العلاقات لا يتجسد إلا بأرقى مستويات المؤسسات، فإن اللبنانيين يتطلعون من موقع الحرص على العلاقة اللبنانية ـ السورية نحو نقاط الضعف المحيطة بطابعها المؤسساتي.

٢ـ إن اللبنانيين يدركون أن مصيرهم المشترك معاً، ومصيرهم المشترك مع سورية، يستدعيان الحرص المستمر على تعزيز وتفعيل مؤسساتهم اللبنانية والمؤسسات اللبنانية ـ السورية المشتركة. ذلك أن اللبنانيين يكتشفون أن كل ما يكتنف أوضاعهم الداخلية من إرباك وقلق وما يرتبط بالعلاقة اللبنانية ـ السورية من التباسات مرده إلى ضعف دورالمؤسسات سواء اللبنانية منها، أو اللبنانية ـ السورية المشتركة. لذلك فإن اللبنانيين يتطلعون نحو القيادتين اللبنانية والسورية، للانطلاق من هنا: تعزيز دور المؤسسات. وإذا كان اللبنانيون مدعوين لحوارهم الداخلي، خصوصاً حول قانون الانتخاب، فإنهم مدعوون مع سورية إلى تطوير المؤسسات المشتركة بين البلدين وتفعيلها وتعزيز دورها وجعلها الإطار الحقيقي للعلاقات بين البلدين، خصوصاً المؤسسات المنبثقة عن المجلس الأعلى اللبناني ـ السوري، من لجان اقتصاد ودفاع وأمن وخارجية

وخدمات وثقافة، وجعلها مؤسسات دائمة فاعلة تبحث فيها كل المسائل بصراحة ومسؤولية، وتطوير أشكال التواصل والتفاعل بين المجلسين النيابيين في البلدين ولجانهما، وعقد جلسات مشتركة تفاعلية وتنسيقية بينهما، ونقل البحث في الشؤون المشتركة إلى اللجان الحكومية بمشاركة اللجان النيابية في البلدين، وسوى ذلك من الأطر التي تؤكد الطابع السيادي للعلاقة من جهة، وتعمق أواصرها ومفاعيلها من جهة أخرى.

٣ــ إن اللبنانيين يدركون أن العلاقة اللبنانية ــ السورية المميزة، وبسبب كل الأهداف المرجوة منها والمتطلبات التي تفرضها، والظروف المحيطة بعملية بنائها المستمرة، تشكل ويجب أن تشكل حيزاً كبيراً في حجم مسؤولية القيادتين اللبنانية والسورية واهتماماتهما، وبالتالي فإن المؤسسة المسند إليها مسؤولية هذه العلاقة وهي الأمانة العامة للمجلس الأعلى اللبناني ــ السوري، أشبه ما تكون بالحكومة المشتركة المستمدة شرعيتها من الحكومتين، لكل ما هو مشترك بين البلدين وهو كثير، مما يستدعي الارتقاء بمستوى دورها وصلاحياتها وأجهزة عملها ليتناسب الإطار القانوني والأجهزة التنفيذية لهذه العلاقة مع مؤسساتها، بدلاً من أن تبحث الاحتياجات الموضوعية لهذه العلاقة عن أطر ومسارب لها خارج المؤسسات، فتقع الفوضى وتصاب العلاقة اللبنانية ــ السورية بالأذى الناجم عن ذلك. إلا أن ذلك لا يستطيع أن يغيّب عن الأذهان الحاجة الماسة لاستعادة بناء مجلس إدارة المصالح المشتركة بين البلدين الذي أدرك الانتداب الفرنسي أهميته ولا زلنا عاجزين عن إعادة تحديد مجالاته بما يتناسب مع المتغيرات وجعله الإطار المباشر لرعاية الشق الاقتصادي من العلاقات اللبنانية ــ السورية.

خلاصات:

١ــ إن لبنان قد حقق في سنواته العشر الأخيرة تقدماً تاريخياً، سواء في استعادة أراضيه المحتلة، أو إعادة بناء دولته، أو تحقيق إجماعه الوطني على صيغة الحياة

السياسية المشتركة ومفهوم العلاقة اللبنانية ــ السورية. وبالتالي فإن السلبيات والمشكلات التي يشهدها اللبنانيون ويسجلونها على حياتهم الوطنية أو على العلاقة اللبنانية ــ السورية، تشكل حافزاً كي ينطلق اللبنانيون في التعاطي معها من موقع الإيمان بالحاجة لتطوير الحياة السياسية الوطنية لا الارتداد عنها، ومن موقع الإيمان بالحاجة لتعزيز العلاقة اللبنانية ــ السورية لا تصدير الأزمات إليها. لذلك فإن اللبنانيين ينظرون إلى هذه السلبيات والمشكلات بصفتها أمراض نمو تستدعي المعالجة تحت سقف مواصلة البناء، وليست علامات أزمات وطنية تطرح قضية الوجود والمصير في دائرة القلق والخوف.

٢ــ إن لبنان يواجه الخطر الحقيقي على كل إنجازاته، وعلى قدرته في تصحيح ما رافق هذه الإنجازات من خلل، من مصدرين رئيسين: العلامات المتزايدة على تقدم لغة الحرب في المنطقة في ظل التهديدات الإسرائيلية على حساب لغة العقل والسلام والشرعية الدولية، والمؤشرات المخيفة للمدى الذي بلغته الأزمة الاقتصادية والمالية ومخاطر تسببها بانهيارات اجتماعية، وتطورات دراماتيكية على الصعيد السياسي ترسم علامات تساؤل عن المستقبل، وهذا يستدعي أعلى مستويات الانسجام والتماسك بين اللبنانيين وقياداتهم، وقد اختبر اللبنانيون أهمية سلاح الوحدة الوطنية في مجابهة كل التحديات والمخاطر.

مشروع ورقة عمل في الحوار
الوطني حول العلاقات
اللبنانية ـ السورية



مكتب بيروت

بناية الأونيون - الطابق الرابع - الصنائع - بيروت

ص.ب.:-٥٢٦٥-١١٣ الرمز البريدي: ٢٠٣٠ ـ ١١٠٣

تلفون: ٧٤٣٦٤٠ - ٧٤٣٧٠٦ - ٠١/٧٥٠٦٨٤

فاكس: ٠١/٧٤٣٦٤١

BEIRUT OFFICE

Union Bldg., 4th floor, Sanayeh- Beirut

P.O.Box:113/5265 Postal code:1103/2030

Tel:961/1/743706 743640 750684

Fax: 961/1/743641

www.annouqad.com

e-mail: info@annouqad.com